الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/477
S/20052
22 July 1988
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*
قضية فلسطين

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يجب عليّ بوصفي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن أبلغكم بقلق اللجنة البالغ إزاء الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، التي لاتزال خطيرة للغاية ، وتضاعف أعمال القمع التي تمارسها اسرائيل وهي الدولة القائمة بالاحتلال . فلاتزال الذخيرة الحية والطلقات المطاطية والضرب القاسي هي الوسائل المستخدمة على نطاق واسع لمحاولة إخماد الثورة . فمنذ بداية الثورة في أوائل شهر كانون الاول/ديسمبر وحتى الآن بلغ عدد القتلى الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم برصاص الاسرائيليين ٣٣٠ قتيلا على الاقل . وبلغ عدد الفلسطينيين المعتقلين في نهاية شهر حزيران/يونيه ، وفقا لما صرح به وزير الدفاع الاسرائيلي ، ٠٠٠ ٩ . وقد أشار ما عُرف عن الظروف اللاإنسانية التي يعيش فيها هؤلاء المعتقلون موجة هائلة من الاحتجاج في المجتمع الدولي .

وعلى الرغم من أن استخدام القوات الاسرائيلية للذخيرة الحية يلقى إدانات متزايدة ، فإن اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي قد أعلن في مجلس الوزراء في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وفقا لما نشرته "هآرتز" ، أن للمدنيين الاسرائيليين "مطلق الحرية في أن يطلقوا الرصاص على من يضبطونه من الفلسطينيين وهو يحمل قنابل مولوتوف" . وإن تضاعف هجمات المستوطنين الاسرائيليين العنيفة على الفلسطينيين لأمر

* A/43/150

يشير بالغ القلق . وعلاوة على ذلك ، فإن الأعمال الانتقامية لاتزال مستمرة ، فقد صرح العميد غابي أوفير لوكالة رويتر في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أن الجيش لايزال مستمرا في تطبيق هذا الإجراء العقابي الذي يتمثل في نسف المنازل ، ومن الجدير بالملاحظة أنه قد نسف على هذا النحو ٤٠ مسكنا فلسطينيا في خلال شهري ايار/مايو وحزيران/يونيه . ووفقا لوكالة رويتر فإن جميع مدارس الضفة الغربية البالغ عددها ٣٠٠ ١ مدرسة قد أغلقت من جديد في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ . كما فرض حظر التجول لفترات طويلة ، وقطعت الاتصالات الهاتفية في مناطق عديدة .

ونشرت "ذي نيويورك تايمز" الصادرة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أن السلطات الاسرائيلية قد أعلنت أنها ستطرد ١٠ فلسطينيين متهمين "بالقيام بدور نشط في عدة منظمات إرهابية شاركت مشاركة أساسية في الإعداد (للثورة الفلسطينية) وتنفيذها" . وستة من هؤلاء الفلسطينيين من الضفة الغربية ، أما الاربعة الآخرون فمن غزة ؛ ومنهم طبيبان وصحفيان .

وفي محاولة لإخماد الثورة ، أعلنت تدابير عديدة لإحكام سيطرة سلطات الاحتلال على الشعب الفلسطيني . فوفقا لما نشرته "هاآرتز" الصادرة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ قررت سلطات الأمن الاسرائيلية تكثيف "رصد ومراقبة" أنشطة المجلس الاسلامي الأعلى لحرم القدس الشريف ، بما في ذلك أنشطة رؤساء الأوقاف . وقد جاء هذا الإجراء عقب مظاهرة شعبية فلسطينية قامت في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ احتجاجا على أعمال الحفر التي يقوم بها الاسرائيليون بحثا عن الآثار قرب طريق الآلام ، والتي يخشى المسؤولون عن الأوقاف أن تؤدي الى زعزعة أسس المباني الأثرية الاسلامية . وقد أصيب في خلال هذه المظاهرة خمسة وعشرون فلسطينيا ورجل شرطة اسرائيلي بجراح ؛ وتوقفت أعمال الحفر ولكن المسؤولين الاسرائيليين أعلنوا أنه ستستأنف في وقت آخر الى أن تكتمل .

ووفقا لما نشرته "الفجر" الصادرة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، فقد أعلنت القيادة العسكرية للمنطقة المركزية أنه "من غير المشروع" أن تنشأ في الأراضي المحتلة اللجان الشعبية الفلسطينية ، التي كانت قد أنشئت في الأسبوع الأول من الثورة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع الفلسطيني ، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي وفي مجالات التعليم والأمن والإغاثة . وقبل ذلك بفترة وجيزة ، في نهاية شهر حزيران/يونيه تلقت "إنعاش الأسرة" وهي منظمة نسائية كانت تشجع الجهود الذاتية وتفيد بخدماتها ٠٠٠ ١٥ إمرأة وطفل من الفلسطينيين ، أمرا بالتوقف عن العمل .

وعلاوة على ذلك ، بدأت السلطات الاسرائيلية ، وفقا لما نشرته "الفجر" الصادرة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، في تطبيق إجراءات عدوانية جديدة لجمع الضرائب وسنت قوانين ضريبية جديدة للتصدي لأعمال المقاطعة التي يقوم بها الفلسطينيون . أما وكالة الأنباء الفرنسية فقد أذاعت في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أن السلطات العسكرية قد بدأت في تغيير لوحات أرقام السيارات التي يملكها الفلسطينيون في غزة .

وإزاء خطورة هذه الأحداث تعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء ما تطبقه اسرائيل ، وهي الدولة القائمة بالاحتلال ، من سياسة وأساليب قمع تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ، ومع الصكوك الدولية الموضوعة لحماية حقوق الانسان ، ومع قرارات الأمم المتحدة . إن هذا القمع ، الذي يستهدف منع الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف وفقا للمبادئ المعترف بها من المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة يمثل عقبة خطيرة أمام إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

إن اللجنة تطلب منكم بإلحاح مجددا ، سيدي الأمين العام ، اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان الأمن والحماية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال ومضاعفة ما تبذلونه من جهد من أجل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

وسأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

رئيس
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
(توقيع) ماسمبا ساري

- - - - -